النقص بكون النفس معالجة لامراضها من رذايل الاخلاق ولانها ليست
بسيطة حقيقة قوله لاتصافه بسلوب واضافات وحدة الشارح
في بعض تصانيفه بان السلوب والاضافات فرع المسلوب والمضاف
اليه فالواجب تع ليس متصفا بشيء منها في مرتبة صدور المعلول
الاول وان كان متصفا بها بعد ما يصدر عنه قوله فلانهم ان الواحد
الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد واستدلوا عليه بانا نعلم بديهة ان
العلة ما لم يكن لها اختصاص بالمعلول لا يكون لها هذا الاختصاص
مع غيره لا يكون صدور ذلك المعلول منها اولى من صدور غيره منها
ومن البين ان الشيء الواحد لا يكون مختصا بشيء وبغيره لان اختصاصه
باحدهما يستلزم عدم اختصاصه بالاخر وهو ظ فالاقتضاآن ان
استندا الى الذات الواحدة من جميع الوجوه لزم كونه مختصا باحدهما وبالاخر
من جهة واحدة فيكون من حيث انه يقتضي ذلك لا غيره يقتضي غيره لا ذلك
هف فلا بد من استنادهما الى جهتين مختلفتين في الذات يكون من احد
الجهتين مقتضيا لاحدهما دون غيره ومن الاخرى مقتضيا للاخر دون
غيره واما اذا كان الصادر امرا واحدا فيختار ان الذات بذاته مختص بهذا الامر
الواحد ومرتبط به فلا محذور فيه قوله وانت تعلم ان هذا ينساق اي انت
تعلم ان كون الصفات زايدة صادرة عنه تع ينساق الى القول بكونه تع
فاعلا موجبا لها اذ ايجادها بالاختيار غير متصور لاستلزامه توقف الشيء
على نفسه او التسلسل وذلك لان الافعال الاختيارية يتوقف على العلم والقدرة
والارادة على ما تقرر من كونها مبادي لها قوله لان القاعدة وهي كونه تع
فاعلا غير موجب لا تشملها اي الصفات بل هي مختص بما عدا الصفات

اذ الادلة

اذ الادلة الدالة عليها لا تدل عليها على وجه يعم الصفات وشمولها لو
سلم شمول تلك القاعدة لها ودلالة الادلة عليها بحيث يشمل الصفات
ايضا نقول ان للعقل ان يخصص القاعدة كونه تع فاعلا بالاختيار
بما عدا الصفات اعني العالم كما يخصص الحكم بزيادة الوجود والتشخص
وساير الصفات الكمالية على الماهية غير الواجب فان العقل يحكم
بسبب ملاحظة احوال نفسه وملاحظة احوال الحوادث وساير الممكنات
على ان الوجود والتشخص وساير الصفات زايدة في جميع الموجودات
واجبا كان او ممكنا ثم يلاحظ بعض احوال الواجب فيحكم بسببه بكون
هذه الامور غير زايدة في الواجب على ما تقرر عند الحكماء والكاملين في العقل
قوله لانه اراد نفي العينية حاصله ان قوله متصف بجميع صفات الكمال
بمنزلة قوله ان صفاته ليست عينه فيلزم ان يكون زايدة قوله وكون
الشيء عالما معلل بقيام العلم به فيكون العلم قايما بالعالم والعلم قايما
فهو مغاير له ضرورة ان القايم بالشيء مغاير لذلك الشيء بمعنى جواز الاشارة
الى كل منهما تحقيقا او تقديرا بدون الاخر على ما يجيء كونه معنى معتبر
للمغايرة قوله بان نفي العينية بديهي فانا نعلم بديهة ان الصفة لا
يكون عين الموصوف يرد عليه ان هذا ليس نفيا للعينية التي يدعيها
الفلاسفة فان معنى كون الصفات عينا له تعالى عندهم هو ان ذاته
تع ينوب مناب الصفات بمعنى ان ما يترتب على تلك الصفات في الماهيات
الممكنة يترتب على ذاته تع من غير حاجة في ذلك الى تلك الصفات ولذا
قيل ان مذهب الحكماء نفي الصفات واثبات غاياتها الا ان يقال ان
الاستدلال من القايلين بانها لا هو ولا غيره بعد اثباتهم الصفات

Copyright © King Saud University